

# مُجلد الهدف السنة الخامسة



تجليد ممتاز  
كمية محدودة

تطلب من ادارة  
الهدف  
صندوق البريد : ٢١٢

بالاضافة لجمهور البريد



اكثر من ذلك ، تكاد المصالح الاقتصادية في جنوب افريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة تسيطر سيطرة تامة على مناجم المناس التي تمثل اكبر الموارد المعدنية في الاقليم .

هذا بينما تحكر المصالح الاقتصادية البريطانية والاميركية والجنوب افريقية حقوق استغلال المعادن غير الكريمة الهامة في ناميبيا ، مثل الرصاص والزنك والنحاس والقصدير والبتروول .

ويعود جانب من الزيادة الكبيرة في الارباح التي يحققها المستوطنون العنصريون البيض والمصالح الاحتكارية الاجنبية ، الى الاستغلال الجمالي للعمال الافريقيين كأيد عاملة رخيصة ، بفضل فوازين أنظمة الحكم العنصرية القائمة . وتشارك المصالح بين هذه الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية والاحتكارات الاجنبية في السيطرة والنهب والاستغلال هو الذي يعطي الأنظمة العنصرية القوة التي تحتاجها للبقاء والاستمرار - وهو الذي افشل الى حد كبير العقوبات التي فرضتها المنظمة الدولية على نظام حكم ايبان سميت العنصري « التمرد » في روديسيا .

واذا ما اخذنا جنوب افريقيا نجد ان ٣٠٠ شركة اميركية قد استثمرت فيها ما يوازي ١٠٠٠ مليون دولار ، تحقق منها أرباحا سنوية بمعدل ١٧ بالمائة . وفي الواقع فان الاستثمارات الاميركية قد بدأت تتدفق على جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٦٠ . وكان كونسورتيوم مالي اميركي هو الذي انقذ اقتصاد جنوب افريقيا من الانهيار بواسطة فروض ضخمة في اوائل الستينات . وقد نمت الاستثمارات الاميركية في جنوب افريقيا نموا كبيرا بحيث أصبحت في سنة ١٩٧٢ ، تشكل ٢٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات الاجنبية هناك . وقد يبدو هذا الرقم منخفضا للوهلة الاولى لان الشركات الاميركية ركزت نفسها في القطاعات الاقتصادية الاساسية .

ولكن هذه الرساميل الاميركية تسيطر في الواقع على ٦٠ بالمائة من انتاج السيارات وعلى ٥٠ بالمائة في قطاع تكرير النفط ، وعلى نسب كبيرة في صناعات النفط والتعدين والمطاط ، وفي القطاع المالي .

ان العنصرية في افريقيا الجنوبية التي منيت بنكسة كبيرة بانتهاء الاستعمار البرتغالي ، هي صفة ملازمة للاستعمار الاستيطاني الابيض هناك ، والنظرة القائم على التمييز العنصري فيها هو النظام الاكثر ملائمة لاستمرار ازدهار هذا المشروع الاستعماري الاوروبي ولمصالح الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة .

وفي اطار هذه الأنظمة العنصرية تمكن المستعمرون المستوطنون الاوروبيون من ابقاء الشعوب الافريقية في ذلك الجزء من القارة ، اسرى الفقر والتخلف لضمان استمرار قدرتهم في اخضاعهم ومواصلة نهب واستغلال ثرواتهم الطبيعية والبشرية . ونضال الحركات الوطنية الافريقية التي تخوض الكفاح المسلح ضد هذه الأنظمة العنصرية ، اذا كانت مسيرتها تبدو بطيئة ، فان هذا يعود الى العلاقة العضوية القائمة بين مصالح هذا الاستعمار الاستيطاني الابيض ومصالح الاحتكارات الامبريالية ليس فقط في الحفاظ على هذه القلعة الحصينة البيضاء في منطقة ذات موقع جغرافي استراتيجي بالنسبة لهدف الامبريالية الاميركية بالسيطرة على الطرق البحرية الدولية ، بل ايضا في الحفاظ على هذه الأنظمة العنصرية التي توفر لها الظروف الافضل لنهب الثروات الطبيعية الهائلة في ذلك الجزء من القارة .

وستكون هذه المرحلة القادمة ، مرحلة ما بعد سقوط الاستعمار البرتغالي ، حليف وستند هذه الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية ، مرحلة شديدة الأهمية ، ستشهد تعزيز التعاون بين عنصري جنوب افريقيا وروديسيا لمواجهة مضاعفات انهيار الحليف البرتغالي ، من جهة ، ومرحلة تعزيز المساندة والدعم الامبريالي لهذه الأنظمة العنصرية التي تشكل القواعد الامامية للامبريالية في القارة الافريقية لمواجهة النمو المتعاظم لحركات التحرر الوطني الافريقية فيها بعد التجارب المنتصرة لهذه الثورات في المستعمرات البرتغالية السابقة .

المصارف والتمويل والصناعات التحويلية الكبرى . وتتركز مصادر هذه المصالح الاجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، الدولة الامبريالية الصغرى .

وتتمثل سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية في روديسيا الجنوبية بشكل واضح في صناعة التعدين ، اذ انها تشكل ٧٥ بالمائة من رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعة . وتتضمن قائمة المصالح المالية والتعدينية الكبرى في روديسيا شركة جنوب افريقيا البريطانية وشركة انجلو - امريكان ، وهي كبرى المصالح التعدينية والمالية في جنوب افريقيا ايضا . وقد اندمجت هاتان الشركتان في سنة ١٩٦٥ تحت اسم الشركة المتحدة .

وفي ناميبيا ( جنوب غرب افريقيا ) التي توصل جنوب افريقيا احتلالها ، نجد بان الجانب الاكبر من قطاع التعدين - الذي يمثل حوالي نصف الانتاج الاجمالي للاقليم - تسيطر عليه شركتان اجنبيتان كبيرتان ، تربطان ارتباطا وثيقا بشركات اكبر تمارس نشاطها في جنوب افريقيا ومناطق اخرى .



خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ أدانت السلطات العنصرية او اوقفت من دون محاكمة ، ١٤٠ الف نسمة ، بانها ماتت سياسية . ويحق للسلطة ان تعتقل من دون محاكمة لمدة زمنية غير محدودة . ومنذ ذلك التاريخ اصبح من الصعب تحصيل المعلومات عن حجم المعتقلين السياسيين او الحكوميين السياسيين بسبب الغائسوخ الخاص الذي صدر ، وبمعنى نشر مثل هذه الارقام !